مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/5/19

خطاب الدولة وخطاب المجال العام (بين الهيمنة والتواصل)

د. عدنان صبيح ثامر

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

خطاب الدولة وخطاب المجال العام (بين الهيمنة والتواصل)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاجتماعية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / التعليم والمجتمع، الحوكمة والدستور والقانون

د. عدنان صبيح ثامر/ باحث متخصص في انثروبولوجيا الخطاب

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تُشكل ماهيةُ النظام الاجتماعي والسياسي في البلدان على أساس خطابها، وعلى أساس تغذيتها لذلك الخطاب. ويتم تغذية الخطاب الاجتماعي والسياسي بطرق مختلفة حسب بنية النظام السياسي والاجتماعي، والعلاقات الممثلة لهذين النظامين. فإذا كانت العلاقات مبنية على التوجيه والإرشاد، بارتباط مركزي قائم على سلطة قلة من الناس على الأفراد الآخرين، يتعاطى خطاب السلطة (الاجتماعية والسياسية) فيها مع الأفراد على أساس (الوعي الأداتي). أما إذا كانت العلاقات قائمة على الحوار الديمقراطي والتشارك والمساهمة في القرار، والتي تكون فيها السلطة للجميع، فيُتخذ فيها القرار وسياق الخطاب على أساس (الوعي التواصلي). يتشكل الخطاب العام للمجتمع والدولة على عدد من المغذيات، أهمها خطاب الدولة، والذي يُعد أول تشكيل للخطاب السياسي، إذ يؤثر خطاب الدولة على المغذيات الأخرى، وهي: (المجال العام، المجال الخاص، خطاب النخبة). فإذا كان خطاب الدولة قائماً على أساس (الوعي الأداتي)، يكون خطاب المجال العام مُشكَّلاً بطريقة أداتية. أما إذا كان غير واضح، فإن خطاب المجال العام يصبح مشوشاً. وإذا كان صامتاً وغير منتج للخطاب في الأوقات التي تتطلب خطابات مفسِّرة للأحداث، يسارع المجال الخاص إلى تعويض الصمت بالسيطرة على المجال العام، وبذلك يصبح المجال الخاص هو المجال العام، وتُهيمن خصائص الخاص على العام.

تنطلق هذه الورقة من فرضية أن المجال العام في العراق قد انتقل من مرحلة (التشكل العفوي) إلى مرحلة (الاستعمار المنظم). ووفقاً لـ يورغن هابرماس، يُفترض بالمجال العام أن يكون فضاءً لـ(الفعل التواصلي) الذي يهدف إلى التفاهم وصياغة الإرادة العامة (بمفهوم جان جاك روسو). إلا أن الواقع العراقي كشف عن انزلاق خطير نحو (الفعل الأداتي)، حيث تحولت بلاغة الجمهور من أداة للإقناع إلى وسيلة للسيطرة والإرغام. ونحاول البحث في الأسباب التي تخلق فراغاً خطابياً عند الأزمات في العراق، وكيف كان خطاب الدولة محفزاً للمجالات الخاصة للسيطرة على المجال العام، فضلاً عن انعدام دور النخبة في التواصل والنقاش والحوار. ومحاولين العبور من مرحلة التنظير إلى العمل التجريبي، إذ نطالع آراء عدد من المنظرين، ومنهم المفكر الألماني يورغن هابرماس في نظرية (المجال العام)، وتفسيراته المحدثة للعقلانية الفيبرية.

خطاب الدولة

يرتبط خطاب الدولة بطبيعة العلاقة بينها وبين مواطنيها، ومدى رغبة الدولة في رسم صورة تلك العلاقة. فإذا كانت العلاقة قائمة على أساس (الوعي التواصلي)، وهو الوعي القائم على أساس الإجابة والتفسير عن سؤال: (كيف حدث هذا الفعل؟)، وهو الذي دفع الدولة إلى التعاطي بطريقة معينة. بينما النوع الثاني هو (الوعي الأداتي)، وهو الوعي القائم على أساس الإجابة والتوجيه عن سؤال: (ماذا حدث؟).

إن الفرق بين الإجابتين: (كيف) و(ماذا)، هو الفرق بين الخطاب الحكومي الذي يتعاطى مع الجمهور على أساس أداتي: (ماذا) (ليس بحاجة إلى تفسير)، وأساس تواصلي: (كيف) (بحاجة إلى تفسير وشرح). وبالمقابل، فإن كلتا الطريقتين تؤثران على المجال العام، فإذا كان الخطاب أداتياً يكون المجال العام مقتصراً على وصف ما يحدث دون الحوار في الدور الموكَل للجمهور فيما يحدث، وهو ما يخلق علاقة قائمة على أساس النقد أو الخضوع بين الجمهور والنظام السياسي. بينما الخطاب التواصلي القائم على أساس التفسير لا الوصف، فهو يصنع جمهوراً مشاركاً غير تقليدي أو خاضع.

يشير العالم الألماني يورغن هابرماس إلى مفهوم التواصل اللغوي، عادّاً إياه تجاوزاً على مفهوم الأداتية، إذ لا يجوز أن تنحصر اللغة بقضايا البيان وسحره وربطه بالتعبير والوصف، بل جعل اللغة وسيلة لخلق الفعل التواصلي الذي ينتج نوعاً من التداخل بين الذوات الفاعلة من خلال المشاركة في التواصل عن طريق اللغة.

إن تأكيد يورغن هابرماس على العقلانية التواصلية، والتي يتم فيها الوصول إلى البرهان عن طريق المشاركة في التواصل، يختلف عن العقلانية الغائية (الفيبرية) التي تسير باتجاه هدف معين، بينما العقلانية التواصلية يتكون هدفها عن طريق البرهان التواصلي والمشاركة عبر اللغة. فهو يتحول من فلسفة الوعي إلى فلسفة اللغة.

غالباً ما تتعامل الأنظمة التقليدية أو الشمولية في خطابها مع الجمهور على أساس الخطاب الأداتي، الذي يكتفي بالبيان اللغوي والوصف، دون أن يصل إلى مرحلة الشرح والتفسير، لاعتقاد تلك الأنظمة بأنها صاحبة السيادة، وهي من لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصالح العام، أو أنها أكثر قدرة على تفسير الصالح العام دون أن يكون للجمهور أي دور في ذلك.

يخلق ذلك الخطاب انفصالاً بين الدولة والجمهور، إذ ينعدم التواصل، ويفقد المجال العام قيمته، ويتحول إلى مجال خاص بالسلطة أو بالجماعة التي تهيمن على السلطة. وفي الأنظمة التي تتحول من الشمولية إلى الديمقراطية، يعاني خطابها هو الآخر من تحولات، إذ لم يصل إلى مرحلة الخطاب التواصلي بسبب التنشئة الشمولية القائمة على أساس أن السلطة هي مصدر الخطاب وصاحبة السيادة، ليبقى الصالح العام، خطابياً، متنقلاً بين الصمت والتشويش والتناقض، مما يؤسس لفقدان العلاقة القائمة بينه وبين الجمهور، حتى يصل الأمر إلى التساؤل عن شرعية الخطاب.

وفي النموذج التجريبي لقياس مدى تحول الخطاب إلى تواصلي، فإن خطاب الدولة العراقية، وبعد التحول في عام 2003، لم يجعل من الاهتمام بالخطاب السياسي هدفاً أو مشروعاً للنظام السياسي يواكب هذا التحول، إذ لم تهتم الحكومات المتعاقبة داخل النظام السياسي بتشكيل نموذج خطابي قائم على أساس الارتباط بالجمهور وصناعة عملية تواصلية. ومن مقومات العملية التواصلية أن تكون اللغة مفهومة ويحمل سياقها (كفاءة تواصلية).

إن الكفاءة التواصلية، والتي يعود مفهومها إلى العالم الأنثروبولوجي ديل هايمز، تعني خروج اللغة من كونها مجموعة تراكيب نحوية ومعجمية إلى سياقها الاجتماعي والثقافي بوصفها وسيلة تواصل بين البشر.

وأحد عناصر الكفاءة التواصلية لخطاب الدولة هو وجود قاموس خطابي مشترك تنشئه الدولة كجزء من عمليات إنتاج ذاكرة تواصلية بينها وبين المجتمع، بحيث تصنع تلك المفاهيم أرضية خصبة للتواصل، عبر وجود معانٍ متفق عليها. ويساعد القاموس الخطابي المفاهيمي للدولة على عدم الوقوع في فخ التناقض والتشويش، كما يفسر في أحيان كثيرة الصمت الخطابي المصاحب لأحداث معينة.

ومن ضرورات القاموس الخطابي أيضاً الوضوح في إنتاج الخطاب، وعدم التشويش والتناقض، ورسم ملامح واضحة للعلاقات الدولية سواء أكان ذلك مرتبطاً بمفهوم العلاقات الاستراتيجية أم الآنية أم بمفهوم العدو.

لم تستطع الدولة العراقية تشكيل ذلك القاموس بفعل التحولات الخطابية بين الحكومات المتعاقبة، وبين التحولات الخطابية التي تساير التحولات الدولية والسياسية. وبالتالي، لم تسع الدولة إلى التوجه نحو الخطاب التفسيري التواصلي، وبقي غالب ما يُنتج من خطاب الدولة موزعاً بين الخطاب الأداتي أو الصمت، مما يخلق مجتمعاً غير قادر على التواصل في قضايا الشأن العام.

المجال العام

من المفاهيم الأخرى التي نظّر لها يورغن هابرماس وعمل على تطبيقها تجريبياً، مفهوم المجال العام، وهو أحد مفاهيم ما بعد الحداثة التي تبحث في التحول من الخطاب المركزي القائم على أساس عمودي إلى الخطاب التواصلي القائم على أساس أفقي مشترك.

يُعد يورغن هابرماس من المفكرين الذين ناقشوا فكرة المجال العام باستفاضة، حيث ميّز بين المجال العام والخاص؛ فالعام هو ملك الجميع، ولا يعني أن الجميع قادرون على الوجود فيه، بل هو ملك كل من له القدرة على المشاركة فيه. وهو يخالف المجال الخاص، الذي يكون مجاله خاصاً بجماعة أو قومية أو نسق معين.

أخذ يورغن هابرماس مفهوم الإرادة العامة الذي طرحه جان جاك روسو في كتابه (في العقد الاجتماعي)، والذي يعني مجموع إرادات الأفراد في المصلحة العامة، وليس جميع الأفراد، وإنما من يستطيع أن تكون له إرادة في المجال العام. ومن خصائص تلك الإرادة أنها غير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتنازل؛ أي لا يمكن أن يكون جزء منها خاصاً بالصالح العام ويتم التخلي عن الجزء الآخر، كما لا يحق للأفراد أن يتنازلوا عن حق الصالح العام نيابة عن الآخرين أو حتى الأجيال اللاحقة. ويعدّ روسو الإرادة العامة صاحبة السيادة وليست السلطة، ويكون وجودها ضرورياً للحرية الحقيقية وحماية المصلحة العامة.

يطبّق يورغن هابرماس مفهوم الإرادة العامة بشكل تجريبي في المجال العام، وهو المجال الذي يكون فيه الكلام مسموحاً في الصالح العام لكل من يستطيع الكلام. ويعود المجال العام تاريخياً إلى المقاهي والحانات التي كان يتم فيها الحوار حول الشأن العام، ثم تطوّر في القرن التاسع عشر مع انتشار الصحافة الورقية، وفي القرن العشرين عبر وسائل التواصل الجماهيرية الأخرى، من الإعلام إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

من شروط المجال العام والتي تميّزه عن المجال الخاص أن خطابه يكون أفقيّاً، أي إن الجميع متساوون في المشاركة في الحوار، دون تمييز على أساس طبقي أو عرقي أو جماعاتي. بينما يكون المجال الخاص ذا خطاب عمودي (مركزي)، تُغذّي فيه المراكز الخطابية القاعدة ويتم تداوله بشكل هرمي.

وإذا كان المجال العام قائماً على أساس الفعل التواصلي (التفسيري)، فإن المجال الخاص يقوم على الفعل الأداتي (الوصفي التوجيهي)، أي إن المركز الخطابي في المجال الخاص يقوم بوصف (ماذا حدث) دون التفسير في (كيف حدث)، بينما يقوم المجال العام على شرح (كيف). وبذلك يرتبط المجال العام بخطاب الدولة: فإذا كان خطاب الدولة قائماً على التواصل، يصبح المجال العام قائماً على التواصل والحوار والتفاعلات، أما إذا كان خطاب الدولة قائماً على الوصف أو الصمت، فإن المجال العام يصيبه التشويش أو التنازع والصراع بين مؤيد ومعارض لخطاب الدولة.

وتلعب النخبة دوراً محورياً في تغذية المجال العام وتشكيل النقاشات وتبويب الحوار بأساليب أكثر عقلانية، إلا أن ذلك لا يعني أن تسيطر النخبة على المجال العام، بل تساهم في تعزيز عقلانية التواصل.

يكون التداخل بين المجال العام والخاص في أوقات الأزمات، حيث يظهر الفراغ الخطابي للدولة أكثر من أي وقت مضى، ويساهم عدم وجود مساحة خطابية مشتركة (وهي المساحة التي تصنعها سياسات الذاكرة والقاموس الخطابي للدولة)، فضلاً عن بروز الجوانب العاطفية، في اتضاح هذا الفراغ الخطابي؛ إذ لا توجد قاعدة للنقاش في الصالح العام، ويصبح المجال العام عرضة للهيمنة من قبل الجماعات أو الأحزاب، وبذلك يتم تحويله من مجال عام إلى مجال خاص.

في الساحة العراقية، والتي تعاني من فراغ نتيجة خطاب الدولة (الأداتي) الذي يحوّل النقاش إلى صراع بسبب الفراغ الذي يخلفه عدم وجود (تفسير)، وهي قاعدة النقاش والحوار، فإن أصحاب المجال الخاص يستثمرون ذلك الفراغ الخطابي في المجال العام للسيطرة عليه، وفي المقابل يتم استبعاد المطالبين باسترجاع المجال العام، أمثال النخب الثقافية أو الاجتماعية.

إن سيطرة المجال الخاص على المجال العام تعمل على تحويل المجال العام إلى مجال خاص، ويصبح خطابه عمودياً قائماً على أساس التوجيه، وتتآكل صيغ المشاركة في الحوار. وبالمقابل يتم تحويل

أهداف المجال الخاص، العائدة لجماعة دينية أو عرقية أو جماعة حزبية، إلى أهداف عامة تخص الجميع. ومن يخالف تلك الأهداف يُعد مخالفاً للصالح العام، ويستحق التخوين أو الاستبعاد بطرق معينة.

تُسمّى تلك العملية (استعمار المجال العام)، وهي الهيمنة على المجال العام وتحويله إلى مجال خاص بجماعة معينة أو إلى أهداف غائية تخص تلك الجماعة. وعلى مستوى التواصل الاجتماعي الجماهيري في العراق، لا يقتصر استعمار المجال العام على الجماعات الحزبية فقط، إذ إن محتجي تشرين في بداية الاحتجاج عام 2019 قد هيمنوا على المجال العام، مستثمرين صمت السلطة نتيجة عدم امتلاكها قاموساً تشاركياً مع الجمهور، وبمساعدة بعض المنظرين للاحتجاج من النخب.

وإن كان هدف المحتجين هو الصالح العام، إلا أن شروط المجال العام القائمة على أساس الحوار والنقاش والتواصل لم تتحقق، وبذلك فإن الإرادة العامة بحسب جان جاك روسو لا يمكن أن تتجزأ، بل إن اكتمالها يكون في عدم فقدان أي من خصائصها؛ أي إن غياب الحوار والنقاش يفقد الإرادة العامة قيمتها التواصلية التي تمنعها من الوقوع في الخطأ.

وبعد تشرين، انتبهت الأحزاب التقليدية والماسكة للسلطة في العراق إلى إمكانية السيطرة على المجال العام، فقاموا بتدريب كوادر متخصصة في التواصل الاجتماعي والنقاش السياسي، لتصبح فرص

الأزمات وسيلة للهيمنة على المجال العام. وهذا ما تم فعلياً في عدد من الأزمات والأحداث، وآخرها الأحداث بعد 7 أكتوبر 2023، ومن ثم حرب 12 يوماً (الإسرائيلية–الإيرانية)، وحرب الأربعين يوماً (الأمريكية–الإيرانية)، حيث أصبح كل مطالب بالحوار حول مدى قدرة العراق ودوره في هذه الحرب وما بعدها يُعد مخالفاً للصالح العام، في حين أن هذا «الصالح العام» هو في الأصل صالح خاص جرى تقديمه بوصفه صالحاً عاماً.

الخلاصة

من خلال ما تقدم في فكرة الورقة، يتضح أن قوة الديمقراطية في العراق تتحدد عبر خطابها الذي يؤسسه خطاب الدولة، وعبر قدرتها على الحفاظ على المجال العام. أما فسح المجال للخطاب الخاص كي يستعمر المجال العام، فإن خطره يكمن في تشكيل ثنائيات انقسامية قائمة على أساس التخوين والاستبعاد. ويضاف إلى ذلك أهمية العلاقة المتشكلة بين الأفراد ونظامهم السياسي (الثقافة السياسية)، والتي تُعد إحدى دعائم الديمقراطية المؤسسة لشرعية السلطة التشاركية المبنية على أساس المساهمة والمشاركة، لا على أساس الهيمنة والخضوع.

ويتحقق ذلك من خلال تنشئة الأفراد على استقلالية المجال العام وحواره الأفقي الذي لا يعترف بأي تقسيمات أو تمايزات بين الأفراد على أساس عرقي أو طبقي، فضلاً عن تفعيل الجوانب القانونية الحامية للمجال العام، ومنع التخوين بوصفه أحد أدوات استعمار المجال العام. إن استعادة المجال العام في العراق لا تتم عبر الرد على الضجيج بضجيج مماثل، بل عبر:

- فك الارتباط بين (المجال الخاص) الحزبي أو الجماعاتي و(الفضاء العام) بوصفه فضاء الصالح العام.
- حماية النخبة من (عمليات التخوين) عبر تشريعات وأعراف تضمن أخلاقيات التواصل.

- التثقيف على التحول من بلاغة الإرغام التي تصنع تابعين، إلى بلاغة الإقناع التي تصنع مواطنين مشاركين.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org